كما اذا ذكر الله بالسنة متعددة ولغات مختلفة والحاصل انه صفة واحدة تتكثر باختلاف المتعلق كالعلم والقدرة وسائر الصفات فان كلا منها واحدة قديمة والتكثر والحدوث انما هو في المتعلقات والاضافات لما ان ذلك الحق بكلا التوجيه ولانه لا دليل على تكثر كل منها انتهى قسط وأما الوحي فبالعربية لا غير لما اخرجه ابن ابي حاتم عن سفيان الثوري قال لم ينزل وحي الا بالعربية ثم ترجم كل نبي لقومه انتهى قاله الفيومي في النبذة تنبيه قال ابن الجواليقي اسمعيل هي التي نزل بها القرآن واما عربية جرهم حمر وبقايا جرهم ففيرهذه العربية وليست فصيحة والى هذا مال الزبير في كتاب النسب واحتج له ولم يقول على غيره وكذلك ابو بكر ابن اشته في كتاب المصاحف واما اللسان الذي نزل به سيدنا آدم صلوات الله وسلامه عليه من الجنة فقد قال ابن حبيب انه كان عربيا الى ان بعد وطال العهد حرف وصار سريانيا وهو منسوب الى سرانة وهي ارض بجزيرة وبها كان نوح وقومه قبل الغرق انتهى قاله الشامي في سيرته قوله بحروف القرآن الخ ان قيل القرآن علم شخص على الكتاب العزيز والتعاريف لا تدخل الاشخاص وانما تدخل ما فيه كثرة لتضبط من جهة كثرته قلنا لا شك ان التعاريف الحقيقية لا تدخل الاشخاص وانما عرفوه تعريفا لفظيا مع تشخيص بما ذكر من اوصافه ليتميز مع ضبط كثرته عما لا يسمى باسمه من كلام الله تعالى قوله ثم سبع عطف على قوله قبله ثم يجب له سبع صفات تسمى صفات المعاني لا على ما قبله لان محل كون الصحيح العطف على الاول عند تكرار العوامل كما هنا كون العطف بحرف ترتيب كما افاده ابن الهمام ولان المهم قد اعاد العامل في الجملة التي قبل هذه وقطعها عما قبلها حيث قال ثم يجب له ولم يقل ثم سبع صفات الخ وانما اسقط لفظة يجب في هذه السبعة واثبتها في صفات المعاني اشارة الى اتفاق اهل السنة على اثبات صفات المعاني واختلافهم في هذه وقوله تسمى صفات معنوية قال م من اثبت الاحوال فهي عنده والمعاني عللها والارتباط بينهما من اربعة ارتباط بالعلة وارتباط بالشرط وارتباط بالحقيقة وارتباط بالدلالة انتهى فكلام في الشرح ليس بحقيقة والعلة اذا المعاني علل لها اي ملزومة لها اذ لا يصح المضاف محل بكونه

عالما

عالما الا اذا قام به العلم وقس الباقي فتامل قال الشارح والباقي معنوية يأي النسب الى المعنى والواو فيها بدل من الالف التي في المعنى قوله ما دامت الذات الخ قال م في الزيادات دام تامة ولا يصح نقصانها انتهى فساد المعنى اي لو فرضت ناسخة فافهم انتهى قوله وحكم بلازم الكلام اي ولكنه لا حكم كونه كما تابع للادراك على القول به قال م قوله والمعنوية ثابتة حاصله ان الصفات على ثلاثة اقسام قسم لا وجود في الذهن ولا في الخارج وهي صفات المعاني وقسم له وجود في الذهن لا في الخارج وهي الصفات المعنوية وقسم الوجود لها لا ذهنا ولا خارجا وهي صفات السلب قوله وما يستحيل في حقه الخ الواو للاستيناف والسين والتا للطلب اي طلب الشارع من المكلف اعتقاد ما في الحال عليه تعالى كذا قال بعضهم وفيه نظر لان الضمير يستحيل عائد على ما لا على الشارع والظاهر انهما للتاكيد قال م واطلاق الصفة على المستحيل مجاز لانه عدم والصفة عبارة عن المعنى القائم بالموصوف انتهى قوله عشرون صفة اي بناء على ان الواجبات عشرون وذلك على القول بالافعال واما على القول بنفيها فليس الواجب الا اثنا عشر فالمستحيلات وهي اضدادها كذلك انتهى قوله اللذان بينهما غاية الخلاف هذا في التضاد الحقيقي دون المشهوري والمشهوري اعم من الحقيقي عكس ما عرف في تقابل الملكة انتهى قوله فانظر ذلك في ذكر شرح الشيخ ونصه وانواع المناقاة على ما تقرر في المنطق اربعة تنافي النقيضين وتنافي العدم والملكة وتنافي الضدين وتنافي المتضايفين فكل نوع من هذه الانواع الاربعة لا يمكن فيه بين الطرفين اما النقيضان فيما ثبوت امر ونفيه كثبوت الحركة ونفيها واما العدم والملكة فيما ثبوت امر ونفيه عما شانه ان يتصف به كالبصر والعمى مثلا فالبصر وجودي وهو الملكة والعمى نفيه عما من شانه ان يتصف به ولهذا لا يقال للحائط اعمى وبهذا فارق هذا النوع النقيضين فان كلا من النوعين وان كان ثبوت امر ونفيه لكن النفي في تقابل العدم والملكة مقيد بنفي الملكة عما من شانه ان يتصف به وفي النقيضين لا يتقيد بذلك واما الضدان فيهما المعنيان الوجوديان اللذان بينهما غاية الخلاف ولا تقف عقلية احدهما على عقلية الآخر مثالهما البياض والسواد ومرادنا بغاية الخلاف

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)